

الاستقلالية والرأسمال الرمزي ضمن حركة اجتماعية أكاديمية: مجموعة ٩ مارس في مصر (*)

بنجامين كير (**)

معهد الشرق الأوسط، جامعة سنغافورة الوطنية.

ترجمة: منير السعيداني (***)

أستاذ علم الاجتماع، جامعة تونس المنار.

مجموعة ٩ مارس من أجل استقلال الجامعات (حركة ٩ مارس) هي مجموعة من الأكاديميين المصريين الذين خاضوا، طوال العشرية الأخيرة، حملات لرفع درجة الاستقلالية المؤسسية للجامعة والحرية الأكاديمية في الجامعات العمومية المصرية. يستكشف هذا المقال أجوبة ممكنة عن ثلاثة أسئلة حول ٩ مارس: أولاً، ما الذي يفسر توجه الأعضاء المؤسسين نحو تكوين مثل هذه المجموعة على اعتبار ما بدا على أساتذة الجامعة في مصر من قلة الاهتمام بأي نوع من النشاط الحركي وقلة سوابق حركة اجتماعية مركزة على هذه القضية؟ ثانياً، كيف تمكنت المجموعة من البقاء طوال تلك المدة التي ظلت فيها قائمة في سياق سياسي تسلطي، بل ومن خوض حملات ناجحة من دون أن تكون عرضة لقمع النظام؟ وثالثاً، لماذا انحسرت تعبئة المجموعة (demobilized) على أثر الانتفاضة الجماهيرية لسنة ٢٠١١؟

لنبدأ أولاً بعرض بعض عناصر الخلفية التاريخية لهذا الغرض. عندما صارت الجامعة المصرية (جامعة القاهرة راهناً) مؤسسة تابعة للدولة سنة ١٩٢٥، مُنحت إطاراً قانونياً يسمح بدرجة ما من الاستقلالية من خلال ضمان تمتعها بالشخصية القانونية وتمكينها من التصرف الذاتي في مواردها المالية. على أن الحكومة أمسكت عنها سلطة إدارية واسعة على الشؤون الأكاديمية. وفي عدة مناسبات، على امتداد ربع القرن الموالي، أثارت قضية استقلالية الجامعة بما أدّى إلى نتائج متباينة. حصل الحدث الذي اتخذته حركة ٩ مارس رمزاً لها

(*) في الأصل نُشرَ هذا البحث بالإنكليزية بعنوان: Benjamin Geer, «Autonomy and Symbolic Capital in an Academic Social Movement: The March 9 Group in Egypt», *European Journal of Turkish Studies*, vol. 17 (2013).

(**) يودّ الكاتب أن يشكر معهد الشرق الأوسط (Middle East Institute) في جامعة سنغافورة الوطنية (National University of Singapore) لدعمه هذا البحث، وكذا اثنين من مراجعي مجلة *EJTS* غير معلّني الهوية، لتعليقاتهما بالغة الإفادة التي أدليا بها على مسودة أولى للنص.

mounisai@yahoo.fr.

(***) البريد الإلكتروني:

سنة ١٩٣٢ عندما أصدر وزير المعارف قراراً يتم بموجبه نقل طه حسين، الذي كان حينها عميداً لكلية الآداب، إلى مركز وظيفي في الوزارة. كان طه حسين قد أثار امتعاض الوزير بسبب رفضه منح شهادات دكتوراه فخرية بطلب من الحكومة. احتجاجاً على قرار نقل طه حسين، استقال رئيس الجامعة أحمد لطفي السيد في ٩ آذار/مارس ١٩٣٢، ولكن دون أثر يذكر (عباس، ٢٠٠٨: ٧٦ - ٨٨، و Reid, 1990: 120-125).

حوّل انقلاب ١٩٥٢ ميزان القوى بشكل حاسم لفائدة الدولة. صار ضابط عسكري وزيراً للتربية والتعليم وطُهرت الجامعات من الجامعيين ذوي الرؤى المُبَايَنة. كانت العلاقة بين الدولة والجامعات العمومية في ظل نظام جمال عبد الناصر شبيهة بما كان موجوداً في البلدان العربية الأخرى طوال النصف الثاني من القرن العشرين: كانت كل السلطة الحقيقية على إدارة الجامعة بين أيدي وزير التعليم العالي، فيما كانت مكاتب أجهزة الدولة الأمنية موجودة داخل الأحرام الجامعية، وكانت مصالح الاستخبارات تفحص بدقة كل التعيينات حتى تضمن الانسجام السياسي، وكانت انتخابات اتحاد الطلبة تتم تحت المراقبة للصيقة لإقصاء ذوي المواقف المُبَايَنة، وكان المخبرون ينقلون التقارير عن أي نشاط مشبوه في الحرم، وكانت الاجتماعات والتظاهرات ممنوعة، وكان الجامعيون الموالون للنظام يكافؤون فيما كان ذوو الرؤى المُبَايَنة يُقصون ويعرقلون أو يقبض عليهم. حتى ٢٠١١، ظلت هذه العلاقة دون تغيير في الجوهر على الرغم من بعض التعديلات. لسخرية الأوضاع، وجد محمد سكران الطالب في جامعة عين شمس نفسه مجبراً أثناء تحريره لرسالة الدكتوراه (في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣) عن الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية إلى خفض حدة نقده لانتقاد الحرية الأكاديمية وممنوعاً من ذكر أحداث تلقي بظلال مسيئة على النظام (عباس، ٢٠٠٨: ٨٩ - ١٠٥؛ قمبر، ٢٠٠١: ١٣٥ - ٢١٤، و Reid, 1990: 170-173).

تكوّن قلب مجموعة ٩ مارس من نحو ٥٠ فرداً وبلغ عدد أعضائها ما يقارب ٤٠٠، تركّز وجودهم على الغالب في القاهرة ولكن مع بعض المشاركين في مدن أخرى. يبدو أن المجموعة معروفة خاصة داخل الحلقات الأكاديمية في مصر، وإن كان أعضاؤها القياديون يكتبون أو يدلّون بمقابلات من حين لآخر في الصحافة ويظهرون في البرامج التليفزيونية الحوارية. دأبت المجموعة، منذ ٢٠٠٤، على تنظيم مؤتمر سنوي لـ «عيد استقلال الجامعة» وذلك داخل حرم جامعي في التاسع من آذار/مارس. واستطاعت المجموعة، على امتداد ما يقارب العقد، أن تجند المئات من الجامعيين المنتمين إلى طيف واسع من الرؤى السياسية، وأن تتنزع بعض التنازلات المحدودة من نظام حسني مبارك، باستخدام تكتيكات مختلفة شملت الرسائل المفتوحة والمسيرات ورفع القضايا أمام أنظار المحاكم، دون أن توقع نفسها في موضع ضحية قمع الدولة (أبو الغار، ودوس، ٢٠٠٩). بعد انتفاضة يناير/كانون الثاني ٢٠١١ الثورية، انصرف بعض أعضاء القيادة، ولم تجند المجموعة عدداً كبيراً من الشباب الذين انجذبوا إلى مدار النشاط الحركي، ولم تضع استراتيجية للانخراط في نزاعات مستقبلية حول الإصلاح الجامعي.

يعكس هذا المقال انشغالات أحد الاتجاهات من نظرية الحركة الاجتماعية التي تحلل الحركات الاجتماعية منذ عدة سنوات باستخدام نظرية بيار بورديو (Pierre Bourdieu)

الاجتماعية العامة. تسعى هذه المدرسة الفكرية إلى استخدام أدوات التحليل البوردويوية بحيث «تفسر بطريقة مقنعة جوانب من الحركات الاجتماعية تقرر بوجودها نظريات الحركة الاجتماعية، مثل نظرية السيرة السياسية، ونظرية تعبئة الموارد (Resource Mobilization)، دون أن تستطيع تفسيرها بالاعتماد على إطار نظري واحد» (Husu, 2013: 264). إلى حد بعيد، يبني هذا الجهد على الأساس الذي في نظرية الحركة الاجتماعية الكلاسيكية ويعمل على سد ثغراتها. فغالبا ما فهمت «الموارد» في نظرية تعبئة الموارد مثلاً على أنها «أما الشبكات التي يكون بمستطاع الفاعلين الاعتماد عليها في نضالهم (أي رأسمال اجتماعي) أو موارد بالمعنى المادي تقريبا». لم يتم الإقرار بوجود موارد رمزية إلا مؤخراً وظلت ضامرة التنظير. في هذا الموضوع يكون في مستطاع «نظرية الممارسة لدى بوردويو، بمفاهيمها المعينة للرأسمال «الثقافي» و«الرمزي»، أن تقدم مساهمة معتبرة» (Crossley, 2003: 57). وكذلك، فيما تهتم النظرية الكلاسيكية للحركة الاجتماعية بالتنافس بين منظمات الحركة الاجتماعية العاملة على قضايا متماثلة (McCarthy and Zald, 1977: 1217 and 1229)، وبدأت بمفهمة ذلك التنافس على أنه يحدث داخل «حقول تنظيمية» (McAdam and Scott, 2005)، يبدو مفهوم بوردويو الأوسع للحقول الاجتماعية ذا مزايا كثيرة (Ancelevici, 2009): فهو على سبيل المثال «يوسع من فهمنا لآثار الحقل مروراً من المستوى التنظيمي إلى المستوى الفردي» مشيراً علينا بأنه «يستحسن أخذ العديد من الملاحظات المعهودة حول آثار النشاط الحركي في سيرة الحياة على أنها آثار للحقل ذات ترابط وطيد بقطاعات فرعية معينة في الفضاء الاجتماعي ومنغرس فيها» (Mayrl, 2013: 287-288). وتؤكد أهمية ذلك خاصة أن مقارنة «السياسات النزاعية» (Contentious Politics) (McAdam, Tarrow and Tilly, 2001, and Tilly and Tarrow, 2007)، الوريث الرئيس للنظرية الكلاسيكية للحركة الاجتماعية، قد ركزت غالباً على المنظمات ولم تقد إلا بالقليل في ما يتعلق بسيرة الحياة.

بناء على المفهوم التفاعلي «سير النشطاء الحركيين» (Fillieule, 2010) (Activist Careers)، حلّ الباحثون المتبنون للمقاربة البوردويوية هذه السير على أنها مسارات تتم داخل حقول. يستخدم بعض الباحثين مفهوم «حقل الناشط الحركي» (Péchu, 2006) أو «حقل النزاع» (Crossley, 2003) فيما يفضل آخرون موضوعة النشطاء الحركيين ومنظمات الحركة الاجتماعية ضمن حقول أخرى من قبيل الحقل السياسي الأوسع (Mathieu, 2007) (Ancelevici, 2009). المهم في ما يتعلق بموضوعنا هنا، هو موافقة هؤلاء الباحثين على الرأي القائل بأن المسارات الناجحة للنشطاء الحركيين تستلزم تراكم رأوس أموال يثمنها نشطاء حركيون آخرون (Ibrahim, 2011). ويشمل ذلك أشكالا معينة من الكفاءات (Competence) من قبيل الألفة مع المفاهيم السياسية وإحكام استخدام تقنيات الاحتجاج التي سميت «سجلات طرق العمل الجماعي» (Repertoires of Collective Action) (Matonti and Poupeau, 2004, and Mathieu, 2007: 134) وكذلك أشكالاً من الرأسمال الرمزي (أي الصيت والنفوذ اللذين يتأتيان من حيازة الاعتراف وذويوع الذكر). وعلى ما لاحظ كروسلي (Crossley, 2003: 62) فإن «مشاركة شخصيات مرموقة تعلي من شأن قضية ما ويمكن أن تفتح الأبواب مثل ما تحدثه القدرة

«الثقافية» على صياغة تلك القضية وتقديمها» بطريقة تتجاوز مع ضمير المؤيدين المحتملين من الطبقة الوسطى.

في مستوى أكثر مساساً بالأساس، يوفر مفهوم التطبع أو الهابتوس (Habitus) لدى بورديو بديلاً لنظرية الفعل العقلاني التي يبنّي عليها التيار الرئيس في نظرية الحركة الاجتماعية، بحيث يصير من الممكن فهم السبب الذي يجعل بعض الفاعلين يتعبأون فيما يُحجم فاعلون آخرون عن ذلك حتى إذا ما كان هؤلاء الذين اختاروا عدم المشاركة، «المنافع التمييزية» نفسها التي يحصل عليها الآخرون الذين شاركوا. وفقاً لهذا الرأي، ومن خلال دراسة سير الحياة الفردية، يكون من الممكن تحديد «تجارب تكوينية» أقرب من غيرها إلى دفع الأفراد إلى التعبئة (Crossley, 2003: 52-53).

نظراً إلى هذا الإطار النظري، تتأسس هذه الدراسة على مقابلات سيرة حياة مطولة أجريت مع اثني عشر من المشاركين الحاليين والسابقين في مجموعة ٩ مارس، بما شمل مؤسسين، وأعضاء بارزين غادروها، وأعضاء جدداً انضموا إليها بعد انتفاضة ٢٠١١^(١). سوف أعمل على أن أبين أن تعبئة المؤسسين قابلة للفهم على أنها نتيجة تطبع يساري ومناهض للتسلط وغير متماش مع التيار الرئيس في نشاط السبعينيات والثمانينيات الحركي. يبدو أن رأسمال المشاركين الرمزي الفردي ساهم في بقاء حركة ٩ مارس على قيد الحياة وفي إنجازاتها، تماماً مثلما ساهم في فقدانها بعض أعضائها الفاعلين خلال السنوات القليلة الماضية. يشمل هذا الرأسمال الرمزي اعتراف الأقران الأكاديمي وكذا احترام جمهور أوسع من الناس العاديين. إذ إن النشاط الحركي ذوي الرأسمال الرمزي الوفير مطلوبون بكثافة لدى منظمات الحركات الاجتماعية المتنافسة على الموارد، فإنهم أقرب إلي ملاقة فرص التحول من منظمة إلى أخرى. في حالتنا هذه، أنتجت انتفاضة ٢٠١١ فرصاً رحبة الانتشار لإنشاء مجموعات سياسية. ويبدو أن ذلك مكن مثل هؤلاء النشاط الحركي على الترقى - إن جاز القول - من مجموعة ٩ مارس والالتحاق بأشكال من النشاط الحركي أكثر طموحاً مثل تأسيس أحزاب سياسية. ضمن حدود دراسة ذات مدى مصغر مثل دراستنا (نستثمر فيها مقابلات مع نشاط حركيين ولكن دون مقابلات مع من لم يكونوا ناشطين) لا يمكن للتفسير أن يكون بَيِّناً على وجه نهائي ولكن الأدلة المعروضة هنا تقدم حجة معقولة لإجراء اختبارات أكثر نسقية لمثل هذا النوع من التحالفات.

يتراكم اعتراف الأقران الأكاديمي بوصفه جزءاً من مسار باحث جامعي يمرّ من خلال حقل أكاديمي محدّد. من منظور بورديو، لكل حقل درجة معينة من الاستقلالية العلمية وهي الدرجة التي في مستواها يطلب كفاءة خاصة كرسوم دخول. داخل كل حقل، يدين الأكاديميون المستقلون نسبياً بمساراتهم المهنية إلى امتلاكهم لهذه الكفاءة الخاصة أكثر مما يدينون بها إلى أي مزايا أخرى يمتلكونها (Bourdieu, 2004: 1993). وفيما ركزت مجموعة ٩ مارس رئيسياً على الاستقلالية المؤسسية للجامعات (أي قدرة موظفي إدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس على تصريف الشؤون الجامعية دون تدخل خارجي) فإنني أسعى إلى أن أبين أنه

(١) أُجريت كلّ المقابلات بالعربية في القاهرة، خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٣.

يمكن أن نفهم انخراط أعضاء المجموعة القياديين بوصفه أثراً لاستقلاليتهن العلمية (أي اعتمادهم على استراتيجيات مسارات مهنية مبنية على أساس الكفاءة العلمية)، ذلك أنهم يوجدون خاصة في الحقول الأكثر استقلالية وفي المواقع الأكثر استقلالية ضمن تلك الحقول. من مصلحتهم أن تكون ثمة استقلالية مؤسسية لأنها شرط ضروري وإن لم يكن كافياً لزيادة الاستقلالية العلمية لأقسامهم الجامعية. يضعهم ذلك في تنازع لا مع الدولة فحسب (ما دامت هذه تسعى إلى السيطرة على الحياة الأكاديمية) بل وكذلك مع زملائهم قليلي الاستقلالية، الذين لهم مصلحة في اعتماد معايير أكاديمية متدنية مثلما نتولى مناقشته أسفل هذا. كما أسعى إلى أن أبين أن التوتر الناتج من ذلك بين الاستقلالية المؤسسية والاستقلالية العلمية يوضح الصعوبات التي واجهتها مجموعة ٩ مارس على طريق مواصلة الإصلاح الجامعي منذ ٢٠١١ ومن ثم انحسار التعبئة لديها.

أولاً: الرأس مال الرمزي والكفاح من أجل الاستقلالية: مجموعة ٩ مارس ومواردها

١ - أصل المجموعة وتاريخها

تشير المقابلات السيرية التي أجريناها مع عدة مؤسسين من مجموعة ٩ مارس المولودين في ما بين سنتي ١٩٤٠ و ١٩٦٠ إلى أن التركيز على النشاط الحركي الجامعي وتفضيل الديمقراطية التشاركية نما في صفوف أفراد كان تطبعهم يدفع بهم إلى مواقع سياسية يسارية فيما وجدوا أنفسهم غير متماشين مع أنواع النشاط الحركي السائدة خلال السنوات ١٩٧٠ و ١٩٨٠. يتمثل أحد أسباب ذلك في مناهضتهم للتسلط التي اكتسبوها من خلال أفكار وتجارب والديهم (كان والد أستاذ الرياضيات في جامعة القاهرة هاني الحسيني على سبيل المثال ناشطاً حركياً يسارياً تعرض للاضطهاد في ظل حكمي عبد الناصر والسادات) أو من خلال التفكير النقدي المسلط على نظام عبد الناصر عقب هزيمته في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. على خلاف ذلك، كان التيار الرئيس في اليسار مناصراً لنظام عبد الناصر وكان لا يزال يوجه نظرة استلهامية غير نقدية نحو الاتحاد السوفياتي. خاب أمل ليلى سوييف التي كانت طالبة حينها (وهي الآن أستاذة كذلك في قسم الرياضيات في جامعة القاهرة) في المجموعات اليسارية التي كانت تبدو مهووسة بالنقاوة الثورية والتي مزقتها الصراعات الداخلية، كما لم تجذب سوييف إلى المنظمات السرية، فاختارت ألا تفعل إلا ما كان يمكن فعله بطريقة علنية. عند منتهى العقد كان اليسار كما النشاط الحركي غير الإسلامي عامة قد فقدوا طاقتهما التجنيدية. لم تؤدّ احتجاجات الطلاب لسنتي ١٩٦٨ و ١٩٧٢ (Abdalla, 1985)، التي شارك فيها بعض مؤسسي ٩ مارس، إلى أي حركة معارضة ذات ديمومة. شعر الحسيني (وكان واحداً من طلبة سوييف) أنّ ما من أحد كان له برنامج إصلاح اجتماعي واضح من دونه لا يمكن أن يؤوّل أي نشاط سياسي إلا إلى الفشل، وأنه هو نفسه لم يكن يعلم كيف يمكن صياغة ذلك البرنامج. من بين مؤسسي ٩ مارس لم أتحادث إلا إلى واحد

هو أحمد الأهواني (أستاذ هندسة في جامعة القاهرة) ممن انجذب إلى التعبئة الإسلامية خلال شبابه ولكن أمله خاب نحو ١٩٧٦ بفعل ما وجده من «تخلف» فكري في صفوف القادة الإسلاميين فتحول نحو اليسار^(٢).

على هذا، كان هؤلاء الأفراد منفتحين على اختبار أنواع جديدة من النشاط الحركي. سنة ١٩٧٨، بدأ عدة أعضاء ٩ مارس المستقبلين، الذين كانوا قد صاروا جامعيين في جامعة القاهرة، العمل على تحدي سيطرة إدارة الجامعة على مجلس إدارة نادي أعضاء هيئة التدريس (الذي يعمل بصيغة النقابة المهنية). انبثقت شبكة غير رسمية عن هذا الجهد، وطفقوا يجتمعون أيام الأربعاء في النادي لمناقشة قضايا تتعلق بالجامعة. تطور «لقاء الأربعاء» هذا فصار ندوات مفتوحة في وجه كل المدرسين. نجح المشاركون في هذه المجموعة في اعتلاء مجلس الإدارة في دورتي انتخاب متاليتين في ١٩٨٢ و ١٩٨٥، فأجرت وزارة التعليم العالي انتخابات مبكرة سنة ١٩٨٦ وحصد مرشح الإخوان المسلمين فوزاً كاسحاً (Al-Awadi, 2005). عندها انهارت مجموعة الأربعاء بفعل انتقال بعض أعضائها الأكثر نشاطاً للعمل خارج البلاد، وجزئياً على الأقل بفعل «الإعياء الاجتماعي» (Duboc, 2013). على أن الحسيني، في السنة نفسها، سمع للمرة الأولى عبارة «استقلال الجامعة» من فم أحد أعضاء مجموعة الأربعاء المترشحين الذي حدثه عن استقالة لطفي السيد سنة ١٩٣٢. حينذاك اقترح الحسيني أرضية تعبوية وساعد في صياغتها للمناداة بإقامة «عيد الأستاذ الجامعي» بتاريخ ٩ آذار/مارس^(٣). على هذا يمكن اعتبار مجموعة الأربعاء مثلاً عما يسميه تايلور (Taylor, 1989) «منظمة للنشاط المعلق» (Abeyance Organization)، إذ إنها، وعلى الرغم من تأثيرها المحدود في ذلك الوقت، ساهمت في تطوير تفكير أولئك الناشطين الحركيين حول الجامعة بوصفها نقطة تركيز مشروعة للتجنيد، ومن ثم تكوين الاستعدادات التي أنتجت مجموعة ٩ مارس لاحقاً.

أوحت الجامعات الأجنبية للبعض بالمزيد حول المسألة، إذ درس كل من الحسيني وسويف في فرنسا خلال تحضيرهما للدكتوراه. قال لي الحسيني «في الفترة اللي أنا عشتها في فرنسا ابتديت أشوف استقلال الجامعة ده بيشغل إزاي فعلاً». كان للأقسام أن تصرف ميزانيتها بما تراه مناسباً وكان رئيس الجامعة منتخباً وكان الجامعيون مستعدين للتجند للتصدي للتدخل الخارجي في الشؤون الجامعية. وقالت سويف: «في فرنسا... مفيش التدخلات الأمنية، مفيش التضيق على الطلبة عموماً... يعني لا الأساتذة بيتدخلوا في الطلبة بيعملوا إيه...».

(٢) مقابلات مع كل من هاني الحسيني بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ومع ليلى سويف بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ومع مديحة دوس بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ومع محمد أبو الغار بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

(٣) مقابلات مع كل من هاني الحسيني وليلى سويف وأحمد الأهواني بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٣. أشكر سعيد النشائي الذي ترأس قائمة مجموعة الأربعاء الانتخابية عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٥ والذي بين لي تفاصيل التتابع الزمني الذي سارت عليه هذه الأحداث (محادثة شخصية، تموز/يوليو ٢٠١٣).

وسنة ١٩٩٤ عندما عاد الحسيني إلى التدريس في جامعة القاهرة كان مقتنعاً، كما قال لي، بأن «أكبر مشاكل الجامعة عندنا هي أنها جامعة غير مستقلة»^(٤).

كانت التجربة الجماعية الأخيرة التي ركزت انتباه العديد من الجامعيين على الحرية الأكاديمية هي قضية نصر حامد أبي زيد، الأكاديمي الذي اضطهده الإسلاميون انطلاقاً من ١٩٩٣ بسبب عمله حول تأويل القرآن والذي هاجر إلى المنفى سنة ١٩٩٥ (Najjar, 2000). تجند أعضاء سابقون في مجموعة الأربعاء للدفاع عنه والتحق بهم آخرون مثل محمد أبي الغار الأستاذ بكلية الطب بجامعة القاهرة وكان صديقاً مقرباً من أبي زيد. ولكن البعض ممن دافعوا عنه لم يهتموا بالدفاع عن الإسلاميين الذين كان يضطهدهم الجهاز الأمني. عندها بدأ البعض، مثل سويف وأبي الغار، بالإحساس بأنهم في حاجة إلى مجموعة تدافع عن استقلالية الجامعة وعن الحرية الأكاديمية عموماً، وكانت تلك هي المجموعة النواة التي صارت ٩ مارس فيما بعد^(٥).

في العشرين من آذار/مارس ٢٠٠٣، بعد يوم من اجتياح العراق الذي قادته الولايات المتحدة، نظم جامعيون من جامعة القاهرة، بمن في ذلك من كان منخرطاً في مجموعة الأربعاء، مسيرة بلغت أعتاب مبنى إدارة الجامعة للاحتجاج على الاجتياح وعلى تواطؤ مصر فيه بوصفها حليفاً للولايات المتحدة. بعد ذلك التقى بعضهم بصفة منتظمة طوال الصيف والخريف المواليين في محاولة لصياغة استراتيجية سياسية. انتهوا إلى أنه من المبالغة في الطموح العمل على فك تبعية مصر لسياسة الولايات المتحدة الخارجية وقرروا أن يركزوا بدلاً من ذلك على تحسين الحالة المزرية التي كانت عليها الجامعة التي بها يعملون. الحسيني هو من اقترح فكرة عقد مؤتمر سنوي في ٩ آذار/مارس يركز على استقلالية الجامعة وعلى الحرية الأكاديمية وإحياء ذكرى استقالة لطفي السيد^(٦).

تم عقد أول مؤتمر سنوي لـ ٩ مارس في جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٤. حينها كان من المستحيل استخدام قاعة أو غرفة لإقامة أي نوع من المناسبات، سواء داخل الحرم الجامعي أو خارجه، دون ترخيص الأجهزة الأمنية. قاد أبو الغار وفداً من مؤسسي ٩ مارس لتقديم طلب لرئيس الجامعة لتخصيص قاعة واسعة في الحرم الجامعي لإحياء اليوم. حاول رئيس الجامعة أن يثنيهم عما عزموا عليه مدّعياً أن الحرية الأكاديمية كانت مصانة جيداً، وعندما أصروا طلب منهم أن يمهله بعض الوقت للتفكير في الأمر. والحقيقة أن ذلك كان يعني من دون شك وقتاً لاستشارة الأمن. أشار عليه ضابط أمن كان مكتبه في مبنى إدارة الجامعة وكان يراقب آلة فاكس رئيس الجامعة ومكالماته الدولية بأن يرفض الطلب. على أثر ذلك التقى وفد ٩ مارس رئيس الجامعة مرتين آخرين وخلال اللقاء الثاني قال أبو الغار لرئيس الجامعة إنهم سينظمون المناسبة في الحرم الجامعي سواء وافق أم لم يوافق وعلى عتبات مكتبه إن لزم الأمر. في الأثناء نشر أبو الغار وصحفيون متعاطفون مقالات رأي حر تدين

(٤) مقابلتا كل من هاني الحسيني وليلى سويف.

(٥) مقابلتا كل من ليلى سويف ومحمد أبو الغار.

(٦) مقابلتا كل من ليلى سويف وأحمد الأهواني.

موقف الإدارة. خلال الاجتماع الثالث أعرب رئيس الجامعة عن غضبه من مهاجمة أبي الغار له على صفحات الجرائد فأجاب أبو الغار أنه ينوي الاستمرار في تلك الهجمات^(٧). كان أحد اعتراضات الإدارة موجهاً لاستخدام لفظة «عيد» (المستخدمة للعطل الدينية والوطنية) في عنوان المناسبة باعتبار أن للدولة سلطة إعلان الأعياد حصراً حسب ما ادّعوا، كما تم التعبير عن القلق من أي تعبئة محتملة للطلاب. على أثر ذلك أبدى رئيس الجامعة أخيراً موافقته بشرطين: على المجموعة ألا تستخدم لفظة «عيد» وأن لا تدعو الطلاب. وافقت مجموعة ٩ مارس ولكنها واقعاً ألصقت معلقات استخدمت لفظة «عيد» (على الرغم من استخدام الدعوات الرسمية لفظة «يوم» بدلاً منها) ودعت طالبة هي خلود صابر لإلقاء كلمة. اختير الخطباء بحيث يمثلون طيفاً سياسياً واسعاً^(٨). وحضر ما يناهز ٢٠٠ شخص بمن في ذلك جامعيون وصحافيون ومتقنون وبعض الطلاب^(٩).

خلال صيف ٢٠٠٤ خاضت المجموعة حملة واسعة موفقة لمنع هدم مستشفى الشاطبي الجامعي في الإسكندرية؛ ذلك المشروع الذي كانت تدعمه زوجة الرئيس حسني مبارك^(١٠). وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥ نظمت مسيرات في عدة أحرام جامعية للمناداة بإنهاء التدخل الأمني في الجامعات المصرية، ثم جمعت ما يناهز ٥٠٠ إمضاء من الجامعيين على بيان في الغرض^(١١). حتى اندلاع الانتفاضة الثورية لسنة ٢٠١١ تمثل أغلب عمل المجموعة في إجراء تحقيقات في شكاوى من التدخل الأمني في الشؤون الجامعية ونشرها، مثل الحالات التي منع فيها الأمن طلاباً من الانتداب بصفة معيدين بسبب رؤاهم السياسية (عادة لأنهم كانوا إسلاميين)، وعدم الترخيص في السفر إلى الخارج لأغراض أكاديمية للجامعيين، ومنع التثام ندوات في الأحرام الجامعية، والاعتداء على الجامعيين أو على الطلاب، أو التحقيق مع هؤلاء وأولئك، أو القبض عليهم بتهم مفتعلة (انتقاماً، على سبيل المثال، ممن كشف عن الفساد في الجامعة، أو لأسباب سياسية). لئن نجح النزر القليل من هذه الحملات فإن معظمها لاقى الفشل. كانت تكتيكات المجموعة في مثل هذه الحالات تعتمد الرسائل المفتوحة والمقالات الصحفية والمسيرات التي كانت تنظم دائماً تقريباً داخل الحرم الجامعي أو في النوادي الجامعية، على اعتبار ذلك استعارة تحيل على الفكرة القائلة إن المجموعة تسعى للدفاع عن الجامعة من التهديدات الخارجية بدلاً من أن تعمل على تعبئة ضغط خارجي بغية فرض مطالبها على الجامعة^(١٢).

(٧) مقابلة مع محمد أبو الغار.

(٨) مقابلة مع هاني الحسيني.

(٩) النشرة الإخبارية لمجموعة العمل من أجل استقلال الجامعة «٩ مارس» (أيار/مايو ٢٠٠٤).

(١٠) مقابلة مع مديحة دوس.

(١١) «لا للتدخلات الأمنية في الجامعة: بيان»، مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعة «٩ مارس» (١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)، و«حتى لا يتحكم الأمن في الجامعة: بيان»، مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعة «٩ مارس» (١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٥).

(١٢) ملخص نشاط المجموعة حتى آب/أغسطس ٢٠٠٨، ومقابلة مع هاني الحسيني.

شارك بعض أعضاء ٩ مارس في وقفة احتجاجية بجامعة المنيا في صعيد مصر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ للمناداة بجامعة مستقلة وديمقراطية، ثم تم تحويل ستة من المعيدين بالجامعة الذين شاركوا في الوقفة إلى التحقيق (بحجة تقييهم عن الأعمال المكلفين بها، مع أن هؤلاء المعيدين لم يكونوا مكلفين في الحقيقة بحصص دراسية وقت الوقفة). بعثت مجموعة ٩ مارس برسائل إلى رئيس الجامعة ووزير التعليم العالي ولم تتلق جواباً. ثم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر نظمت المجموعة مؤتمراً صحفياً ومسيرة أمام مبنى وزارة التعليم العالي في القاهرة. التقى الوزير عمرو عزت سلامة وفد ٩ مارس يقوده أبو الغار. غادر الوزير الاجتماع لمدة قصيرة ثم عاد وقال إنه كان قد تحدث إلى رئيس الجامعة وألغى التحقيقات. فسر أبو الغار ذلك قائلاً لي: «كل الوزراء اللي بيبجوا، مهما كان الخلفية بتاعهم، عشان تقبل هذا المنصب لازم تكون جزء من الحكومة القمعية ولازم تكون عندك علاقة وثيقة بالبوليس... بأمن الدولة... والناس دول هما اللي بيشغلوك، يعنى ما تقدرش تعمل حاجة من غيرهم. فمثلاً عمرو عزت سلامة لما مسك التليفون، ما مسكش التليفون وإحنا قاعدين. قام وراح أوضة تانية، ورجع وقال أنا كلمت رئيس الجامعة وخلص الموضوع خالص. طبعاً هو قبل ما يكلم رئيس الجامعة كلم بتاع أمن الدولة وقال له الموضوع عمل مشكلة وأحسن نحله، فقال له أوكي فكلّم رئيس الجامعة وقال له الأمن موافق...»^(١٣). وسوف تتم مناقشة هذه النتيجة اللاحقة أسفله هذا.

في آذار/مارس ٢٠٠٨ دعت المجموعة إلى إضراب للجامعيين في جميع أنحاء البلد للمطالبة بزيادة في مرتباتهم. شارك الآلاف في معظم الجامعات في مصر على الرغم من معارضة إدارة الجامعة والإخوان المسلمين (المعتصم، ٢٠٠٨). ولكن مطالب الإضراب لم تلّب، وبدلاً من ذلك تم إنشاء نظام زيادات انتقائية للمرتبات، من المفترض أنها مقابل جودة الأداء. وقال لي الحسيني: «اعترضنا على ده ورفعنا قضية وكسبناها وخلينا بدل الجودة ده لجميع الناس». حكمت المحكمة لفائدة المجموعة ولكن الحكم لم يطبق إلى حدود سنة ٢٠١٢ حين تمت مضاعفة مرتبات الجامعيين تقريباً^(١٤).

في خريف ٢٠٠٨ رفع أعضاء ٩ مارس قضية أمام أنظار المحكمة لإلغاء أمن الأحرام الجامعية التابع لوزارة الداخلية ومن أجل بعث أمن جامعي مدني جديد يكون تحت سلطة رئيس الجامعة. حكمت المحكمة لمصلحتهم وطعنت الحكومة في الحكم، ورفضت المحكمة الإدارية العليا الطعن الأخير الذي قدمته الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (جمعية حرية التفكير والتعبير، ٢٠١٠). كان التطبيق الأول للحكم، في جامعة القاهرة، عبارة عن تظاهر ليس إلا، تم فيه إلباس أعوان الشرطة بدلات مدنية. بدأ التنفيذ الفعلي بعد انتفاضة كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الجماهيرية. نتيجة لذلك توقّف استخدام أمن الحرم الجامعي أداة لقمع الدولة وصار عناصر الحرس الجامعي مسؤولين أمام أنظار إدارة الجامعة. تخلل الانتقال نحو قوة أمنية مدنية مصاعب تدريب وتنظيم، وبدت علامات افتقاد إطار قانوني

(١٣) «لا للاستبداد الإداري في الجامعة: تجميع نصوص للمجموعة» مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعة «٩ مارس» (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، ومقابلة مع محمد أبو الغار.

(١٤) مقابلة مع هاني الحسيني.

واضح، ولكن أعضاء مجموعة ٩ مارس الذين تحدثت إليهم يعتبرون أن حكم المحكمة هذا انتصار مهم. توقف اضطهاد الطلاب بسبب آرائهم السياسية، وصار من الممكن للجامعيين تنظيم اجتماعات حيثما أرادوا، وتوقف العمل بوجوب موافقة الأجهزة الأمنية لدى الانتداب الجامعي أو لدى الترخيص بالسفر إلى خارج البلاد لأغراض أكاديمية. ولكن الإجراءات الإدارية المتعلقة بذلك لم تلغ، بحيث يمكن إعادة تفعيلها^(١٥). في سياق من الأحداث العنيفة في الجامعات، بسبب امتداد الاستقطاب السياسي وتصاعده جزئياً، استمرت المناقشات العامة والنزاعات حول حفظ الأمن في الأحرام الجامعية طوال عام ٢٠١٣ (Cunningham, 2013).

جعل المحيط السياسي الجديد لسنة ٢٠١١ ممكناً كذلك نجاح ضغط الجامعيين من أجل العودة إلى انتخاب مسؤولي الجامعة. نظمت ٩ مارس يوم ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١ مؤتمراً في جامعة القاهرة بمعية منظمة منسوبة إلى الإخوان المسلمين اسمها «جامعيون من أجل الإصلاح». شارك في المؤتمر ما يقارب ٣ آلاف ونتج منه بيان كان من بين مطالبه انتخاب المديرين رفيعي المستوى في الجامعات. ومثلما تناقش الأمر أدنى هذا، نظم الجامعيون انتخابات لاختيار عمداء جدد خلال صيف ٢٠١١، ولكن دون وجود إطار قانوني. ولكن وفي شهر تموز/يوليو ٢٠١٢ تم تنقيح قانون الجامعة بحيث نص على وجوب انتخاب رؤساء الجامعات والعمداء ورؤساء الأقسام^(١٦). ولئن أمكن اعتبار ذلك مثلاً على حملة ناجحة كان فيها لمجموعة ٩ مارس دور فقد كان له، وللمفارقة، مساهمة في انسحابات من المجموعة على النحو الذي سنراه.

٢ - الرأسمال الرمزي والاستقلالية العلمية

قال من تحدثت إليهم من أعضاء ٩ مارس كلهم تقريباً إنهم لم يتعرضوا في أشخاصهم أبداً إلى اضطهاد الدولة بسبب نشاطهم الحركي. يثير ذلك تساؤلاً حول الكيفية التي بها تمكنت مجموعة من الأكاديميين من التجرؤ، لا على إقامة مسيرات في ظل نظام تسلطي فحسب، بل وكذلك من الحصول على تنازلات منه خلال فترة كان القمع العنيف المسلط على ذوي المواقف المبينة أمراً روتينياً. يبدو من المعقول القول إن ذلك كان جزئياً بسبب حيابة بعض قادة المجموعة على قدر عال من الرأسمال الرمزي يشتمل على اعتراف أقران جامعيين واسع وكذا احترام العديد من الناس العاديين في مصر. قال لي محمد أبو الغار: «٩ مارس كان فيها عدد من الشخصيات البارزة في المجتمع، يعني فيه ٣، ٤ أهم أطباء في مصر مثلاً، معروفين عالمياً ولهم أبحاث عالمية... هما شخصيات عامة معروفة مصرياً ودولياً، فكان بيديهم نوع من الحصانة، يعني إحنا لما كنا نقف ما يقدرش بيعجي بتاع الأمن يضربنا مثلاً».

أبو الغار ذاته مثال لافت. هو الآن في السبعينيات من عمره وهو مؤلف ومؤلف مشارك لما يناهز ٢٠٠ مقال منشور في مجلات طبية عالمية استشهد بسبعين منها أكثر من خمسين

(١٥) مقابلات مع كل من هاني الحسيني ولىلى سويف وخلود صابر (١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣)، ومع محمد أبو الغار.

(١٦) مقابلة مع هاني الحسيني.

مرة كما تم الاستشهاد بثلاثة منها أكثر من مئة مرة^(١٧)، وجعلت منزلته الرائدة في مجال التخصيب الاصطناعي للرحم في مصر من اسمه «اسماً جارياً على كل الألسن» (Farag, 2002, and Aboulghar, 2011). ولذلك لم يكن من المصادفة أن يقود أبو الغار في عدد من المناسبات وفود ٩ مارس المشكلة للقاء السلطات الجامعية أو وزير التعليم العالي. وضعه رأسماله الرمزي وكذا المجموعة التي يمثلها في وضع تفاوضي قوي. ويمكن لحاجة المجموعة إلى أفراد يجوزون هذا القدر من الرأسمال الرمزي الذي يتطلب تراكمه سنوات طويلة أن تفسر كون أغلب أفراد المجموعة وأغلب الأفراد الحاسمين من بينهم (مثلما أشار إلى ذلك عدة مستجوبين) من ذوي العمر المتوسط أو أكبر سناً^(١٨).

ويمكن لأثر الرأسمال الرمزي كذلك أن يفسر تركيز أفراد المجموعة في مدينة القاهرة وفي جامعة القاهرة على وجه أخص، حيث يكون في التنافس حول الفرص المتاحة في العاصمة أفضلية للأكاديميين من ذوي المهارة والطموح الأعلىين إلى الحد الذي لا يمكن فيه، على ما لاحظ أبو الغار، أن نجد مثل هؤلاء الأفراد المشار إليهم في داخل مصر، خارج القاهرة. يبدو أن ذلك يسر للسلطات قمع ذوي المواقف المباينة في جامعات المحافظات، وأن جامعة القاهرة، وبفعل تاريخها استفادت من هذه الآثار أكثر مما فعلت الجامعات الحكومية القاهرية الأخرى، وصارت نموذجاً تتمتع بمرئية استثنائية على مستوى العالم، كما بين لي ذلك هاني الحسيني. ومما يمكن أن يكون قد نتج من ذلك تمتع مدرسي جامعة القاهرة من ذوي المواقف المباينة بدرجة غير معهودة من الحماية من قمع الدولة. قال لي الحسيني: «هي جامعة الدولة ما بتحاولش إنها تظهر فيها كل مساوئها. بتحاول إنها تكون بقدر الإمكان أقل عنفاً وسوءاً وخطورة في جامعة القاهرة عن الجامعات الأخرى»^(١٩).

ويبدو كذلك أن اختصاصات محددة تتمتع بقدر عالٍ من الاستقلالية العلمية، مثل الرياضيات، ممثلة تمثيلاً زائداً داخل المجموعة فيما كانت بعض الاختصاصات الأقل استقلالية، مثل القانون، ممثلة تمثيلاً منقوصاً. وبالفعل، لم تحو الإمضاءات الخمس والعشرون لبيانها الأول على أي إمضاء لأساتذة القانون في حين اشتمل على أربع إمضاءات لرياضيين^(٢٠) اضطلع اثنان منهم (الحسيني وسويف) بأدوار مركزية ضمن المجموعة منذ

(١٧) نسبة إلى: Thomson Reuters, Web of Knowledge Database, <<http://thomsonreuters.com/>>.

(١٨) يمكن أن يُعتبر المثال المضاد متمثلاً بحالة عالم الاجتماع الشهير سعد الدين إبراهيم الذي سُجن مرتين بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ لانتقاده النظام مع أنه كان له صلات وثيقة مع السلطة لسنوات طويلة. على أن تدقيقاً بيدي حالة إبراهيم مختلفة تماماً عن حالة أعضاء «٩ مارس» المرموقين. فعلى الرغم من حيازته على شهرة واسعة في الخارج كان إبراهيم على درجة متدنية إلى أقصى من الشعبية في صفوف المثقفين والأكاديميين في مصر، فإنهم نظروا إليه على أنه خادم للنظام المصري ولمصالح الولايات المتحدة واستأؤوا من موقعه على اعتباره من المسيطرين في عالم البحث والتنمية. ومن ثم فقد دافعوا عنه عندما انقلب عليه النظام (Abaza, 2010).

(١٩) مقابلة مع هاني الحسيني.

(٢٠) «٩ مارس يوم استقلال الجامعة»، مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعة «٩ مارس» (٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤). ضمن مراسلة على قائمة التراسل الإلكتروني في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، <<http://>> =

تكوينها. تعني الاستقلالية العالية للرياضيات أن الكفاءة المهنية (أي الرأسمال الثقافي) المطلوبة من أجل الولوج إلى الحقل تتسم في الآن ذاته بكونها ضخمة ومحددة تحديداً بالغ الدقة، زيادة على أن الأفراد ذوي المهارة في الرياضيات، كما قالت ليلي سوف، شديداً الندرة. ولذلك فإنه من بالغ العسر على الجامعة انتقاء أساتذة الرياضيات على أساس الرؤى السياسية بدلاً من الكفاءة. ويضم قسم الرياضيات في جامعة القاهرة بالفعل طلاباً وجامعيين متنوعين التوجهات السياسية المتباينة مع النظام^(٢١). بتعبير آخر يمكن أن يكون رأسمالهم الثقافي قد جلب لهم درجة من المناعة ضد القمع بفضل استقلالية الرياضيات والعلاقة بين العرض والطلب في قسم الرياضيات. لا شك في أن العلاقة بين الأشكال المختلفة لرأسمال الأكاديميين والاستقلالية وانخراطهم في الحركات الاجتماعية أكثر تعقيداً مما توحى به مثل هذه الملاحظات الموجزة وأنها تستحق دراسة أكثر صرامة.

٣ - ترابطات مع التعبئة الطلابية

بما أن مجموعة ٩ مارس تُعرّف على أنها مجموعة لأعضاء هيئة التدريس فليس للطلاب أن يكونوا فيها أعضاء، بل إن المجموعة تقادت دعوة الطلاب إلى احتجاجاتها أو قامت بذلك بصفة سرية. وفسر لي هاني الحسيني ذلك قائلاً «عشان ما تتهمش المجموعات الطلابية بإنها موجهة من أعضاء هيئة التدريس». ومع ذلك فإن ٩ مارس نظمت مسيرات تضامناً مع مسيرات الطلاب ضد قمعهم وكان تنسيق وثيق يقام في مثل هذه المناسبات. على هذا النحو في منتهى سنة ٢٠١٠ شاركت مجموعة ٩ مارس ونشطاء حقوق إنسان من «مؤسسة حرية الفكر والتعبير» وطلاب من حركة ٦ أبريل في إقامة احتجاج في جامعة عين شمس. قالت لي خلود صابر: «رحنا نوزّع مع ٩ مارس الحكم بطرد الحرس، ساعتها الحكم لم ينفذ حتى هذه اللحظة رغم إن هو كان صادر قبلها بكذا شهر فرحنا نوزع الحكم جوه الجامعة فرئيس الجامعة في الوقت ده جاب لنا بلطجية وتم الاعتداء فيها على مجموعة ٩ مارس والطلبة»^(٢٢).

قال الحسيني إنه يعتقد أنه من العسير تجنيد الطلبة حول قضية استقلالية الجامعة لأنهم لا يراهنون عليها، فأغلبهم يسعون إلى مغادرة الجامعة على خلاف الجامعيين الذين يمثل هدفهم بالمكوث فيها. على أن منار الخولي، أستاذة علم التخدير في جامعة القاهرة، تلاحظ أن الطلاب، وحتى أولئك الذين لا يرغبون إلا في التخرج، يريدون الحصول على شهادات ذات قيمة، فيجب إقناعهم، حسب وجهة نظرها، بأن ذلك لن يكون إذا ما كانت جامعتهم رديئة، وأن معالجة تلك الرداءة تتطلب استقلالية الجامعة. أبرز أحمد الأهواني أن الطلاب هم الأكثر عرضة للتأثر بفساد الجامعيين، وأنه من المتوقع منهم أن يكونوا القوة

= >groups.yahoo.com/group/march9/message/803، ألمع عبد الجليل مصطفى، أستاذ الطب في جامعة

القاهرة، إلى أن نقص حضور أساتذة القانون في «٩ مارس» يعكس النزوع إلى استخدام كلية الحقوق كأداة في أيدي الأجهزة الأمنية. وقد أكدت المقابلات أن مشاركات جامعيي كلية الحقوق ظلت قليلة.

(٢١) مقابلة مع ليلي سوف.

(٢٢) مقابلات مع كل من هاني الحسيني وخلود صابر.

الرائدة التي تدفع بمحاولات مواجهة ذلك. أضافت أستاذة الإنكليزية والأدب المقارن في جامعة القاهرة رندا أبو بكر وكذا منار حسين أستاذة علم الأشعة في الجامعة عينها أن أقلية نشطة من الطلاب تشغل باستقلالية الجامعة ما دامت تؤثر في أنشطة الطلاب واتحاداتهم، وهما يتوقعان منهم أن يضطلعوا بدور أكبر من الدور الذي يضطلع به الجامعيون في الحملات التي تخاض من أجل الإصلاح الجامعي، وخاصة أن الطلاب أكثر عدداً من الجامعيين^(٢٣).

أوضحت خلود صابر منظوراً أكثر نسبية حول العلاقات بين الطلاب والجامعيين على خلفية اشتغالها مع ٩ مارس في الجانبين. كانت طالبة ناشطة حركية يسارية شهيرة إبان دعوة ٩ مارس لها للإلقاء كلمة خلال إحيائهم عيدهم السنوي الأول سنة ٢٠٠٤. زمن إجرائنا للمقابلة كانت قد تخرجت من قسم علم النفس وصارت معيدة في جامعة القاهرة وكذا نائب مدير مؤسسة حرية الفكر والتعبير، التي اشتغلت مع ٩ مارس في العديد من المناسبات. لاحظت أنه، ولئن أبدى الطلاب اهتماماً كبيراً بالإصلاح في ما يهم أمن الحرم الجامعي، فإن بعض عمليات التجنيد لديهم كانت مناهضة لاستقلالية الجامعة وللحرية الأكاديمية. جرت جملة من الأحداث مؤخراً تجند فيها الطلاب لاتهم أساتذتهم بازدراء الأديان أو للاحتجاج على درجاتهم. في آذار/مارس ٢٠١١ كان المطلب الرئيس خلال مسيرات الطلبة هو إقالة رؤساء الجامعات والعمداء الذين تم تعيينهم في ظل النظام القديم وهو ما تسبب في خلاف شديد داخل ٩ مارس، وكانت صابر لا تزال ممزقة بين موقفين من هذا الموضوع إبان تحدثنا. ففيما ساند أعضاء المجموعة بشدة استبدال هؤلاء المسؤولين، شعر البعض أن ذلك يجب أن لا يتم نزولاً عند طلب الطلاب لأنه سيرسي سابقة سيئة يمكن أن تيسر خرق استقلالية الجامعة، إذ يمكن تنظيم احتجاجات طلابية تطالب بإقالة رئيس جامعة لأسباب سياسية محضة مثلاً. في هذه الحالة كان موقف ٩ مارس الرسمي، لا مساندة الطلاب بل التركيز على اقتراح آليات تضمن انتخاب مسؤولي الجامعة بحيث يكونون مسؤولين أمام أنظار الجامعيين لا الطلبة^(٢٤).

ثانياً: حدود شكل التعبئة لدى ٩ مارس

١ - الديمقراطية التشاركية

ليس في المجموعة مناصب قيادية رسمية. تتخذ القرارات من خلال الإجماع بين أعضاء قائمة للتراسل الإلكتروني وعبر التصويت خلال الاجتماعات الشهرية في نادي أعضاء هيئة التدريس في جامعة القاهرة. ليس لمديري قائمة التراسل الإلكتروني (الحسني وسوييف) سلطة منع بث رسائل أو منع أعضاء من الإدلاء بأرائهم. لدى تكوين المجموعة اقترح الحسني هذه البنية التشاركية لأنه كان من العسير، حسب رأيه، اختيار قائد في مجموعة تضم عدة

(٢٣) استجوابات هاني الحسني وأحمد الأهواني ومنار حسين بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ورندا

أبي بكر بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ومنار الخولي بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

(٢٤) مقابلة مع خلود صابر.

شخصيات متساوية الصيت المرموق حيث يكون محرراً لأي كان من بينهم أن يقود آخرين. (ربما كان من الأدق القول إن لا أحد من بينهم كان يرغب في أن يكون في وضعية تابعة). كذلك، وبغية التعامل مع التنوع الأيديولوجي للمجموعة، كانت البيانات تصدر (مع بعض الاستثناءات القليلة) باسم الموقعين عليها لا باسم المجموعة. وأكدت سوف أن هذه السياسة تيسر التجنيد والاحتفاظ بالأعضاء. في كثير من الأحيان يفشل قادة المجموعات الذين يصدر عن البيانات باسم الأعضاء في ضمان تمثيليتها لرؤى الأعضاء والنتيجة النموذجية لذلك يكون انسحابهم. على خلاف ذلك، يكون صائغو البيانات المضطرون إلى إقناع الآخرين بالإمضاء عليها أكثر حرصاً على إدماج الاقتراحات بهدف الوصول إلى إجماع. وقالت لي ليلي سوف: «إذا قلنا إن فيه ٥٠ مع البيان ده، يبقى فيه ٥٠ عضو فعلاً قرأوا البيان وقرروا إنهم مهتمين بالقضية دي، بحيث إن أنا ممكن أعمل وقعة على القضية دي أعرف أجيب الخمسين»^(٢٥).

عملياً، اضطلع الحسيني بدور مركزي، إذ تحمل وزر العمل الإداري للمجموعة وحفظ أرشيفها ومارس الوساطة خلال المناقشات بين أفراد قائمة التراسل الإلكتروني. جرت مناقشات متكررة بين الأعضاء حول ما إذا كان عليهم أن ينتخبوا قادة. في مجرى تلك المناقشات ادّعى عدد من الأعضاء (وعلى الأخص يحيى القزاز، أستاذ علم الجيولوجيا في جامعة حلوان) أن انعدام قادة معينين يؤدي إلى سيطرة من هم في وضع القادة الفعليين. وأجاب الحسيني بأن أي عضو آخر يرغب في تحمل المهام التي تولّاها يكون محلّ ترحيب. وضعت المسألة قيد التصويت وفضلت الأغلبية الديمقراطية التشاركية. في نظر رندا أبو بكر تم حل المسألة عبر جعل سيرورة النشاط أكثر شفافية. فقد بدأت المجموعة على سبيل المثال في إرسال اقتراحات لبرامج الاجتماعات على قائمة التراسل الإلكتروني بدلاً من الاكتفاء بإرسال البرنامج النهائي بعد الفراغ منه خارج الشبكة. لاحقاً، انتهى القزاز إلى الشعور بأن الديمقراطية التشاركية أفضل خيار لـ ٩ مارس فعلاً، وهو يرى تماماً مثل الحسيني أن ذلك كان أحد أسباب طول عمر المجموعة. بهذا المعنى قارن الحسيني ٩ مارس بحركة كفاية التي تم تأسيسها سنة ٢٠٠٤ ولكنها كانت في طور الانحلال سنة ٢٠٠٦ بسبب شعور العديد من الأعضاء بأن منسقها المعين كان يحتكر السلطة (Al-Sayyid, 2009: 46). قالت لي منار الخولي، التي انضمت إلى ٩ مارس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، «اللي داخل النهارده الحركة زيّ اللي أسسها. كل واحد له صوت وكل رأي ييحترم مهما كان صاحبه صغير في السن أو بعيد أو جديد إلى آخره. لهم طريقة للتشجيع والترحيب بالناس». من ناحية أخرى، أشار القزاز إلى أن بنية اتخاذ قرار مطلقة التساوي تصير مستحيلة الديمومة إذا ما تزايد عدد الأعضاء كثيراً. بل إن منار حسين، واحدة من أصغر الأعضاء المؤسسين سناً (حيث كانت في أواسط عقدها الثالث سنة ٢٠٠٣)، ترى أن الديمقراطية التشاركية هذه، ولئن كانت هذه مبدأ رائعاً، أكسبت أنشطة المجموعة سمات سلبية، حيث قالت: «كلها كانت برضه بنفس الإيقاع، إيقاع بطيء وببيروقراطي... دي كانت مشكلتي الأكبر مع ٩ مارس... إنت بتروح تعمل اجتماعات وما فيش حاجة بتحصل غير العرائض ووقفات بسيطة». كان هذا أحد

(٢٥) مقابلتان مع كل من هاني الحسيني ويلي سوف (Polletta, 2002: 2-9).

الأسباب التي جعلتها تتسحب من المجموعة سنة ٢٠٠٨^(٢٦). يمكن القول بأن هذه نقائص لا في الديمقراطية التشاركية بحد ذاتها ولكن في الديمقراطية التشاركية التي وقع عليها اختيار ٩ مارس (مناقشة قضايا مماثلة في سياق الحركات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية (Polletta, 2002).

٢ - الانخراط والانسحاب

يمكن لأي جامعي الانضمام إلى ٩ مارس بمجرد التسجيل في قائمة تراسلها الإلكتروني والإعلان عن الانتماء الجامعي. شارك قلب المجموعة المتكون من نحو ٥٠ عضواً في كل أنشطة المجموعة. في قائمة التراسل الإلكتروني ما يقارب ٤٠٠ منخرط. وبفضل بعض الجهد يمكن لقلب المجموعة أن يحصل على عدد من الإضاءات يفوق هذا العدد حول قضايا تتمتع باتفاق واسع^(٢٧).

من الواضح أن هذا عدد صغير مقارنة بالسبعين ألف جامعي (بمن في ذلك المعيدون) الذين تضمهم الجامعات المصرية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٢). بالنسبة إلى أبي الغار ليس لمعظم الجامعيين إلا القليل من الفهم والاهتمام باستقلالية الجامعة والحرية الأكاديمية. استخدام لفظة «استقلال» في تسمية المجموعة له رنين غريب في أذان بعض الجامعيين، كما لو كانت الجامعة ستستقل عن مصر. في منظور الحسيني ومديحة دوس (أستاذة علم فقه اللغة في جامعة القاهرة) تمثل الجامعات في مصر وسطاً بالغ المحافظة، وأكدت دوس أن معظم الجامعيين غير مهتمين بالسياسة. أما منار حسين، عضو الاشتراكيين الثوريين، فإنها ترى أن مجموعة ٩ مارس أخطأت بتركيزها على ما تعتبره قضايا نخبوية، وقد كافحت من أجل إقناع آخرين ضمن المجموعة بتبني مطالب يمكن أن تحوز النفاذاً أوسع، مثل الترفيع في مرتبات الجامعيين المتدنية. في هذه النقطة ساندتها دوس، التي أشارت إلى أن المرتبات المتدنية تجبر العديد من المدرسين على التدريس في جامعات متعددة بحيث تأثرت جودة التدريس سلباً، مثلما ساندتها أبو الغار، الذي ادعى أن خوض حملة من أجل الترفيع في المرتبات من شأنه أن يجعل المجموعة قادرة على اجتذاب أعضاء جدد يمكن توعيتهم بقضية استقلالية الجامعة أيضاً. شاركت المجموعة سنة ٢٠٠٨ فعلاً في الحملة التي خيضت من أجل هذه القضية، مثلما تقدم ذكره، على الرغم من معارضة أعضاء قياديين آخرين شعروا أن ذلك غير ذي ارتباط بقضية استقلالية الجامعة وأنه من الأفضل أن يترك ضمن اهتمام نادي أعضاء هيئة التدريس. كان الإحباط الذي أصاب منار حسين جراء هذا النقاش سبباً آخر في مغادرتها ٩ مارس في تلك السنة، حيث شعرت أن تنوع الرؤى داخل المجموعة كان من الاتساع بمكان بحيث يمنعها من إنجاز ما يحوز اهتمامها. وقد

(٢٦) مقابلات مع كل من هاني الحسيني ويحيى القزاز بتاريخ ١٦ نيسان/نيسان ٢٠١٣، ومع ليلي سويف، وأحمد الأهواني ومنار حسين بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ومع منار الخولي ورندا أبي بكر.

(٢٧) مقابلات مع كل من هاني الحسيني ويلي سويف.

جلبت الحملة من أجل الترفيع في المرتبات أعضاء جدداً بالفعل إلى المجموعة، ولكن أغلب من انضموا إليها لم يظلوا ضمنها بعدئذ^(٢٨).

واحدة من القضايا التي جلبت عدداً كبيراً من الأعضاء الجدد كانت الحملة التي أطلقتها المجموعة سنة ٢٠٠٢ ضد تخلي الإدارة، سنة قبل ذلك، عن مبنى داخل جامعة القاهرة لفائدة «جيل المستقبل»، الجمعية التي يرأسها نجل الرئيس جمال مبارك^(٢٩)، ولكن الحملة لم تنجح في إخراج الجمعية خارج الحرم الجامعي^(٣٠). تدفق الأعضاء الجدد على المجموعة مرة أخرى سنة ٢٠٠٥ أثناء «ثورة القضاة» من أجل استقلال القضاء (Wolff, 2009)، التي ألهمت العديد من الناس الاهتمام ببعض أشكال النشاط الحركي^(٣١). كان لانتفاضة ٢٠١١ الأثر نفسه ولكن على سلم أكبر. على أثر مؤتمر شباط/فبراير ٢٠١١ الذي أشرنا إليه في ما سبق، حصل تدفق هائل للأعضاء الجدد شمل العديد ممن لم يكن له سابق تجربة في النشاط الحركي. صار بعضهم بالغى النشاط ولكن معظمهم لم يظلوا ضمن المجموعة^(٣٢). وبالفعل فقد انحسر تعبئة المجموعة منذ انتفاضة ٢٠١١، ويمكن تسجيل علامتين على ذلك هما حضور عدد قليل العيد السنوي للمجموعة في ٩ مارس ٢٠١٣^(٣٣) واختفاء موقعها على الإنترنت لعدم وجود من يهيئ^(٣٤).

استحضر المستجوبون عدة أسباب كامنة وراء هذا التراجع: أولاً، انقطع العديدون عن المجموعة في ما يواصلون اعتبار أنفسهم أعضاء. قال لي هاني الحسيني: «قبل الثورة ماكانش فيه إمكانية للعمل السياسي الحزبي، وبالتالي كل دول ماكانوش بيعملوا حاجة [كنشطاء حركيين] إلا العمل من أجل استقلال الجامعة». دفع انفتاح الحقل السياسي قرابة النصف من أعضاء ٩ مارس، بمن في ذلك بعض الأكثر بروزاً من بينهم، إلى العمل على تكوين أحزاب سياسية على حساب التزامهم بالعمل ضمن ٩ مارس. فقد انصرف أبو الغار ودوس مثلاً إلى تأسيس «الحزب الاجتماعي الديمقراطي المصري»، ونتيجة لذلك تدنى كثيراً التزامهم في ٩ مارس.

من الواضح أن العديد من الدوافع تتوافر لدى الأفراد الذين يصفهم كروسلي (Crossley, 2003: 61) بأنهم «النجوم» مرموقو المنازل في حقول الحركة الاجتماعية، أي الأفراد الذين يحوزون مقادير عالية من الرأسمال الرمزي، تجعلهم ينصرفون إلى منظمات أرفع صيتاً وأكثر طموحاً، وإن لم يكونوا الوحيدين في ما يفعلون عندما يتنوع الحقل بفعل الفرص المتزايدة أمام بعث منظمات جديدة. من دون أن تكون «نجمة» نشاط حركي صارت منار الخولي عضواً

(٢٨) مقابلات مع كل من هاني الحسيني ومديحة دوس وأحمد الأهواني ومنار حسين ومحمد أبو الغار.

(٢٩) مقابلة مع ليلي سويف.

(٣٠) تمّ النقض النهائي لتخصيص المبنى في شباط/فبراير ٢٠١١ (Ibadi, 2011).

(٣١) مقابلة مع محمد أبو الغار.

(٣٢) مقابلة مع هاني الحسيني.

(٣٣) مقابلة مع هاني الحسيني.

(٣٤) مقابلة مع هاني الحسيني.

مؤسساً لحزب الدستور (الذي يقوده محمد البرادعي، وتأسس في نيسان/أبريل ٢٠١٢)، وهو ما قلّص من الوقت الذي يمكن أن تخصصه لفائدة ٩ مارس. وقد أكدت سوييف أن العديد من النشاطات وجدوا أنفسهم، منذ ٢٠١١، في حال من الإجهاد نتيجة انخراطهم في العديد من المعارك السياسية^(٣٥). وعلى نحو ما أبرز ماثيو (Mathieu, 2007: 149) مقتنياً خطى ماتونتي وبوبو (Matonti and Poupeau, 2004) «تتسم العديد من مسارات النشاطات الحركيين بمثل هذه الانتقالات التي يتم فيها تحويل الكفاءات التي تم اكتسابها سابقاً في نوع آخر من النشاط الحركي». ويرى ماثيو أن فهم مثل هذه الانتقالات يتطلب تحليلاً لما يسميه سعر الصرف (Exchange Rate) لهذه الكفاءات عندما يتم تحويلها «من عالم ناشط حركي نحو آخر، ومن فضاء الحركات الاجتماعية أو عالم النقابات إلى الحقل السياسي، مثلاً». وأنا أرى أن ذلك ينطبق على رأسمال النشاطات الحركيين الرمزي سواء بسواء.

ثانياً، بعد شباط/فبراير ٢٠١١ كان على مجموعة ٩ مارس أن تتنافس على اجتذاب الأعضاء مع مجموعات ضغطت جامعية جديدة تكونت بعد الانتفاضة (مثل حركة ١٦ أبريل) وكانت مطالبها تركز رئيسياً على المرتبات والمكاسب المادية وعلى تكوين نقابة جامعية مستقلة، فيما لم تكن مهتمة بقضايا استقلالية الجامعة والحرية الأكاديمية. لقد لاحظ بورديو أن الدخول الناجح للاعبين جدد في حقل ما كثيراً ما يعتمد على تغيرات خارجية، وأن «الأكثر حسماً في هذه التغيرات هي القطاعات السياسية، مثل الأزمات الثورية، التي تغير من علاقات القوة في قلب الحقل» (Bourdieu, 1996: 253). تطبيقاً لهذه الملاحظة على الحركات الاجتماعية يقول أنشيلوفيتشي (Ancelovici, 2009: 55-56) إن ظهور فاعلين جدد في الحركة الاجتماعية داخل فضاء اجتماعي يمكن أن يؤدي إلى إضعاف الفاعلين المسيطرين. وكذلك انتبه فليغشتاين وماك آدم (Fligstein and McAdam, 2011: 15) إلى الرهان التنافسي الذي توضع إزاءه المجموعات المستقرة في حال شهد الحقل «غزواً من قبل مجموعات خارجية». في حالتنا هذه، كان في المنظمات الجديدة ذات التركيز على الجامعة العديد من الأعضاء صغيري السن الذين رأوا أن ٩ مارس غير مهتمة بمشاكلهم المادية. تلاحظ الخولي أن أغلب من يفاتحونها برغبتهم في الانضمام إلى ٩ مارس بلغوا سن الأربعين على الأقل، وهي تعزو ذلك جزئياً إلى أن المجموعة قليلاً ما تنظم مسيرات أو اعتصامات، فيما ألح كل من الحسيني ومنار حسين إلى أن عمر الأعضاء القياديين الذين تجاوز أغلبهم الخمسين يؤدي إلى اتباع أسلوب في المناقشات يجده الشباب غير جذاب^(٣٦). يمكن القول بأن هذا أثر جانبي لما احتاج الأعضاء القياديون قضاءه من السنوات المديدة في تركيم رأس المال الرمزي الذي مكّنه من المضيّ قدماً بمثل هذا النوع من النشاط الحركي بسلامة في ظل نظام حسني مبارك.

ثالثاً، جعلت انتفاضة ٢٠١١ الاحتجاجات مبادرة أكثر تطلباً. سابقاً كانت المسيرة التي يشارك فيها ٥٠ شخصاً موضوع انتباه واسع، وإذا ما شارك فيها ٢٠٠ شخص تعتبر نجاحاً

(٣٥) مقابلات مع كل من هاني الحسيني ووليلي سوييف ومديحة دوس ومحمد أبو الغار ومنار الخولي.

(٣٦) مقابلات مع كل من هاني الحسيني ووليلي سوييف ومديحة دوس ومنار حسين ومنار الخولي.

ضخماً. بعد الانتفاضة صارت المسيرات التي تبلغ هذه المقادير تعتبر فشلاً لأن النجاح صار الآن يقاس بمعايير الاحتجاجات التي يشارك فيها عشرات الألوف، وعليه لم يعد من شأن مجموعة صغيرة أن تكون بالأهمية ذاتها التي كانت لها في الماضي^(٢٧).

أخيراً، تم في عدة مقابلات التعبير عن رؤية مفادها أن القضايا الحاسمة التي ركزت عليها ٩ مارس قبل ٢٠١١ وجدت عموماً طريقها إلى الحل، وأن المشاكل الرئيسية في الجامعة الآن هي على علاقة أوثق بمصالح راسخة داخل الجامعة، وأنه من المحتمل أن تكون مواجهة هذه المصالح أصعب من مواجهة تدخل الدولة. للعديد من الجامعيين مصالح خاصة في الحفاظ على السياسات المتساهلة التي تسمح لهم بالحضور إلى الحرم الجامعي يوماً واحداً في الأسبوع فحسب، والانشغال بعمل آخر في باقي أيامه، وبربح مقادير ضخمة من المال عبر إجبار الطلبة على شراء مذكرات دروسهم (حتى بعد أن تمت مضاعفة مرتباتهم سنة ٢٠١٢)، وبأن يغادروا إلى الخارج في إلحاق لسنوات طويلة فيما يحتفظون بحقوقهم في العودة في أي وقت يشاؤون إلى مراكزهم في الجامعة. يجد العديد راحتهم في نظام ترقية يسمح لهم بالأداء يقوموا على الإطلاق أو بأن يقوموا بالقليل من البحث بعد إحراز الدكتوراه. ويُسمح للعديد من الطلاب بأن ينفذوا مشاريع بحوث دون استحضار حتى ما يشبه المنهج الأكاديمي (وإن كان ذلك يختلف كثيراً من قسم إلى آخر). لقد بنى العديد من الأساتذة، وعلى الأخص الأكبر سناً، تواريتهم المهنية على مثل هذه الممارسات، ويحتمل أن يقاوموا تغيير عاداتهم بشدة^(٢٨). اختصاراً للقول، ثمة عدد كبير من الجامعيين قليلي الاستقلالية لا يتوقع منهم أن يناصروا جهوداً من أجل المزيد من الاستقلالية العلمية لأقسامهم، لأن من شأن ذلك أن ينزع الشرعية عن مواقعهم.

يرى شريف يونس، أستاذ التاريخ بجامعة حلوان الذي شارك في ٩ مارس خلال ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ رئيسياً، أن المجتمع متواطئ إلى حد بعيد مع الحالة المزرية التي عليها التعليم العالي في مصر، حيث تُستخدم الجامعات العمومية، على ما قال، «مخازن للخريجين حديثاً من الثانوية العامة عشان ميعملوش مشاكل، وعشان تأجل نزولهم سوق العمل شوية». وأضاف: «الطلبة كثير منهم مش شايفين الجامعة أكثر من إنها هتديهم شهادة يشغلوا بيها أي حاجة ملهاش علاقة باللي درسوه... أمراض دخلت المهنة زي الاهتمام ببيع المذكرات للطلبة، وبالتالي النظر للتعليم على إنه نوع من الدخل الخاص، اللي بيتحقق على أكمل وجه بالضغط على الطلبة عشان يشتروا المذكرات دي اللي هي في الحقيقة فقيرة علمياً... هي في الآخر مذكرة بتحل محل كتاب، والطلبة عايزين ده لدرجة إنه لو فيه حد معملش مذكرة هيروحوا يشتكوه في الجامعة عشان هيشغلوا منين؟ ما هو حكاية إن هُما يروحوا المكتبة دي مش مطروحة عملياً، يعني فالتقليد ده اختفى خلاص». تعرض التعليمان الابتدائي والثانوي إلى التدهور طوال عقود وهما معتمدان إلى حد بعيد على الحفظ ولا يعلمان الأطفال التفكير

(٢٧) مقابلة مع هاني الحسيني.

(٢٨) مقابلات مع كل من هاني الحسيني ويلي سويف ومديحة دوس وخلود صابر وشريف يونس بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ومع منار حسين وأحمد الأهواني.

المنطقي ولا الانخراط في مناقشات، وعليه فقد ضعفت هذه الكفاءات لدى الطلاب وحتى لدى الأساتذة. ركزت ٩ مارس على الاستقلالية المؤسسية للجامعة عن الدولة، ولكن ذلك ليس إلا جزءاً مما ينخر الجامعات العمومية^(٣٩).

كانت علاقة ٩ مارس بالإخوان المسلمين معقدة. لقد دافعت عن الطلبة والجامعيين الإسلاميين الذين تعرضوا للاضطهاد بسبب آرائهم السياسية، وكان اثنان من كوادر الإخوان المعروفين، هما عصام حشيش ومحمد سامح هلال، أعضاء في ٩ مارس. وقعا على بيانات ٩ مارس وشاركا في مسيراتها ولكن ذلك لم ينته إلى المزيد من المشاركة من قبل الإخوان في ما عدا المناسبات التي تكون على علاقة بالقبض على أعضاء منهم. بعد انتفاضة ٢٠١١ غادر هذان الإطاران ٩ مارس ليركزا على مجموعة إخوانية هي «جامعيون من أجل الإصلاح». عملت ٩ مارس و«جامعيون من أجل الإصلاح» معاً في قضية المرتبات (محمد، ٢٠١٠)، وأحد أسباب نجاح الحملة من أجل انتخاب مسؤولي الجامعات هو الجهد الكبير الذي بذلته المجموعتان من أجلها، ولكن «جامعيون من أجل الإصلاح» لم تظهر اهتماماً بأولويات ٩ مارس الأخرى. قدمت ٩ مارس نفسها على أنها منفتحة على طيف سياسي واسع ولكن قادة الإخوان نزعوا إلى النظر إليها على أنها مجموعة يسارية وعدم اعتبارها حليفاً طبيعياً. لاحظ يونس أن الإسلاميين كانوا غير متحمسين لمجموعة ٩ مارس لأنهم لا يشاطرونها تصورها للحرية، إذ يرغب الجامعيون الإسلاميون في تحرير أنفسهم من الدولة حتى يدعموا تصورهم للإسلام لا بغية دعم الحرية الأكاديمية عموماً. وعليه، عندما تعني الحرية الأكاديمية الحق في دراسة الإسلام بحرية، ينزع الإسلاميون إلى أن يعارضوا ذلك (مثلاً كان الأمر في حالة نصر حامد أبي زيد) وأن يجندوا الطلبة ضده. في الوقت إياه، غادر بعض النشطاء الحركيين المناهضين للإخوان ٩ مارس لأنها لم تتخذ موقفاً ضدهم. في ظل ازدياد الاستقطاب السياسي، لم يرض أي واحد من المعسكرين محاولة المجموعة للحفاظ على موقف محايد^(٤٠).

اضطلع جيل أحدث سناً من أعضاء ٩ مارس بأدوار أساسية في حملات إصلاح الجامعة منذ ٢٠١١ ولكن هذا النشاط الحركي انتهى بهم، ويا للمفارقة، إلى تقليص التزامهم مع ٩ مارس. تمثل رندا أبو بكر مثلاً على ذلك. قبل إتمام رسالتها للدكتوراه سنة ١٩٩٨ لم تشترك في أي نشاط حركي سياسي ولم تُعر إلا القليل من الانتباه إلى قضية استقلالية الجامعة. التحقت بمجموعة ٩ مارس نتيجة لمعارضتها، في سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، للحكومة المصرية في مشروع ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي (على أساس أن ذلك كان عملاً بيروقراطياً من دون فائدة يبدد تمويل مانحيه الدوليين). لدى اندلاع انتفاضة ٢٠١١ قررت بعمية أعضاء آخرين في ٩ مارس أن تركز على الضغط من أجل انتخاب مسؤولين جامعيين جدد ليحلوا محل الذين تم تعيينهم في ظل النظام القديم. كانت ملتزمة مع مجموعة تسمى «اللجنة الديمقراطية بكلية آداب جامعة القاهرة»، التي كانت تسعى إلى انتخاب بديل

(٣٩) مقابلة مع شريف يونس.

(٤٠) مقابلات مع كل من هاني الحسيني ومديحة دوس وشريف يونس وأحمد الأهواني، وقد باءت محاولات الاتصال بعصام حشيش ومحمد سامح هلال بالفشل.

لعميد الكلية الذي كان من المتوقع أن يتقاعد في حزيران/يونيو ٢٠١١. وضع جامعيو الكلية قواعد الانتخابات وإجراءاتها من خلال مناقشات تمت في اجتماعات كثيفة العدد وكذا عن طريق استطلاع رأي تم بالتعاون مع إدارة الجامعة. وباعتبار أن قانون ١٩٩٤ الخاص بتعيين المسؤولين لا يزال سارياً فقد كان هدفهم هو الضغط على رئيس الجامعة بحيث يعين المترشح الذي يفوز في الانتخابات. نجحت هذه المقاربة في كليات أخرى ولكن ليس في هذه الحالة. في حزيران/يونيو ٢٠١١ فازت رندا أبو بكر في الانتخابات، ولكن رئيس الجامعة اعترض على تعيينها متعللاً بأن الوزير رفض تعيينها، فيما ادعى الوزير أن من اعترض هو رئيس الجامعة، وأن ذلك كان بسبب انخراط أبي بكر في مجموعة ٩ مارس التي اعتبرها، مثلما قالت لي رندا أبو بكر، «مجموعة مشاغبين». لم تستطع ٩ مارس أن تمارس المزيد من الضغط على إدارة الجامعة لأنها كما قالت أبو بكر «وقتها كنا بنحارب في ١٠ جهات، كل يوم كانت بتحصل مصيبة، فكان فيه حالة من التشتت». خلال شهر آب/أغسطس أعلن وزير التعليم العالي أن قانوناً جديداً سيمكن من انتخاب مسؤولي الجامعة، ولكن رندا أبو بكر كانت كثيرة الانتقاد له في صيغته النهائية، لأنها رأت أنه يضع تضحيات غير معقولة على التصويت. وعلى الرغم من قرارها بعدم متابعة مسألة تعيينها عميدة فقد ظلت ناشطة ضمن «اللجنة الديمقراطية»، وقالت إن نشاطها هذا «جزء من نشاط ٩ مارس، جزء من الفلسفة بتاعة ٩ مارس، من رؤية ٩ مارس»، على الرغم من انقطاعها عن المشاركة المباشرة في ٩ مارس. إنها رأت أن العمل على هذه المسائل ضمن مجموعات مرتبطة بكليات محددة، مثل «اللجنة الديمقراطية»، أكثر عملية^(٤١).

لا ينبغي تأويل حالة أبي بكر على أنها مجرد نزاع بين أساتذة جامعيين ومسؤولين في الجامعة. قال لي هاني الحسيني إن رئيس الجامعة، بعد رفضه تعيين أبي بكر، ونشر ٩ مارس معلومات عن تعديله لائحة المكافآت للتعليم المفتوح لكي «يتيح لنفسه الحصول على حوالي مليون جنيه كل سنة من التعليم المفتوح بشكل قانوني»، انتخب فبقي في منصبه، مثله مثل آخرين كانوا عينوا أثناء رئاسة حسني مبارك^(٤٢). في نظر شريف يونس، «كثير من أعضاء هيئة التدريس مش موجهين سياسياً أساساً»، ولا يقيمون المرشحين للمناصب الإدارية إلا على أساس شخصياتهم أو منفعة بعينها يعد به المرشح^(٤٣).

يمكن أن يعكس ذلك نزاع مصالح في صفوف الجامعيين ذواتهم، وهي قضية كان لمجموعة ٩ مارس الكثير من المصاعب في التعامل معها، مثلها مثل النشطاء في الحركات الاجتماعية الجامعية في أماكن أخرى (Sommier, 2010).

تظهر نزاعات من هذا النوع بوضوح في تجربة داليا السباعي أستاذة طب الأطفال في جامعة القاهرة، التي أطلقت، على أثر انتفاضة ٢٠١١، صفحة على الفيسبوك تنادي بإصلاح المستشفيات. كان مستشفى الأطفال الجامعي التخصصي الذي تعمل به متداعياً وكانت

(٤١) مقابلة مع رندا أبو بكر.

(٤٢) مقابلتان مع كل من هاني الحسيني ومديحة دوس.

(٤٣) مقابلة مع شريف يونس.

الفوضى تعمّ إدارته منعدمة المصداقية وكان الفساد مستشرياً. لم يكن لها أي نشاط سياسي ولكن كانت لها رؤى محدّدة عن التحسينات المطلوبة جزئياً نتيجة تجربة العمل التي خاضتها مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومنظمة الصحة العالمية حول مشاريع الخدمات الصحية في مصر. التحقت بمجموعة ٩ مارس في يونيو /حزيران ٢٠١١، وفي ذات الوقت تقريباً كونت بمعية زملاء لها مجموعة تسعى إلى إجراء انتخابات لاختيار مدير جديد للمستشفى. كل هذا الجهد بالنجاح وانتخبت مرشحة المجموعة هالة فؤاد وصارت السباعي نائب مدير المستشفى في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. رداً على جهود المسؤولين الجدد في كبح ممارسات الفساد تمرد من كانت مصلحتهم في الحفاظ على الوضع القائم ونظموا مسيرة. تعاملت فؤاد والسباعي مع ذلك بتقديم بعض التنازلات وإعادة تدريب أكثر الأفراد انغماساً في الفساد وتكليفهم بمهام يتسببون في مواقعها في أقل الأضرار الممكنة وبترقية جيل أحدث سناً من الأطباء على أساس الكفاءة بدلاً من الزبونية. وعليه كانت السباعي منخرطة تماماً في صراعات مع أقرانها الأكاديميين الذين قاوموا الإصلاح، حتى وإن قلّ التزامها، في مجموعة ٩ مارس. وقد قالت لي إن الجامعيين الفاسدين بالنسبة إليها مشكل أكثر خطراً بالفعل من تدخل الدولة^(٤٤).

خاتمة

انبثت هذه الدراسة على تحليل سير النشاط الحركيين عن طريق التركيز على رؤوس أموال، بما فيها رأس المال الرمزي والثقافي. وأشارت إلى أن من شأن مثل هذا التحليل أن يساعد على تفسير ديمومة حياة منظمة حركة اجتماعية وإنجازاتها الملحوظة، وإن كانت محدودة، في سياق سياسي تسلطي. كما يساعد على تفسير مغادرة مشاركين مرموقين في سياق موالٍ تمّدد فيه اتساع الفرص السياسية. بل إن مراعاة لتطبيع مؤسسي المجموعة في التحليل تغير وزناً للفكرة التي ترى في اختلافات التطبيع تفسيراً ممكناً لانخراط البعض وعدم انخراط البعض الآخر في نوع معين من النشاط الحركي.

تأسست ٩ مارس على أيدي أكاديميين كان لاستقلاليتهم العلمية وتطبيعهم اليساري وعدم ارتياحهم لما كان موجوداً من الحركات الاجتماعية دور، في ما يبدو، في تمتعهم بالاستعدادات التي جعلتهم يرون في الجامعة ذاتها مركزاً جاذباً للنشاط الحركي. من خلال استخدام شكل بسيط للديمقراطية التشاركية، لم يتطلب إلا القليل من الالتزام كشرط للمشاركة، تمكن النشاط من الوصول إلى اتفاق أدنى جعل من الممكن تجنيد مئات من الجامعيين وتفاذي الصراعات الداخلية الهدامة طوال عقد تقريباً. في ظل حكم تسلطي، يبدو أن رأس المال الرمزي والثقافي لأبرز أعضاء المجموعة مكّنها من انتزاع بعض التنازلات من الدولة فيما حماها من القمع. ومن خلال اتخاذ الدولة خصماً رئيساً لها، وبالتركيز على الاستقلالية المؤسسية للجامعة، تجنبت المجموعة النزاعات مع زملاء قليلي الاستقلالية العلمية.

ولكن، وفي ظل المحيط السياسي الذي تغير على أثر انتفاضة كانون الثاني/يناير ٢٠١١، صار بعض هذه المزايا معاييب. كان من شأن ديمقراطية المجموعة التشاركية وسن أعضاءها

القياديين أن يؤديا إلى نوع من التداول البطيء غير الجذاب في نظر العديد من الشباب الذين تدفقوا إلى داخل الحركات الاجتماعية لدى اندلاع الانتفاضة، وخاصة مع اعتبار منافسة مجموعات جديدة ركزت هي الأخرى على الجامعات. مكن الرأسمال الرمزي، الذي كان يتمتع به بعض المشاركين في ٩ مارس المرموقين، أصحابه من التخرج من المجموعة نحو مواصلة أنواع أخرى من التعبئة. وبما أن بعض المشاكل الأساسية الناتجة من تدخل الدولة بدا مفضوضا فقد صار من الواضح أن الحملات اللاحقة من أجل إصلاح الجامعات في طريقها لا محالة إلى إثارة نزاعات ضمن صفوف الزملاء الأكاديميين. يجسّد تواطؤ العديد من الجامعيين في تبني معايير أكاديمية متدنية وفي الفساد الراسخ الحاجة إلى فهم الاستقلالية المؤسسية والعلمية بوصفهما ظاهرتين متصلتين ولكنهما مختلفتان. إن تجويد الأدوات التحليلية القادرة على تفسير العلاقات بين الرأسمال الرمزي وبقية أنواعه، وأشكال الاستقلالية المختلفة وانخراط الأكاديميين في الحركات الاجتماعية مهمة مهمة لمستقبل البحث.

المراجع

- أبو الغار، محمد، ومديحة دوس (٢٠٠٩). «من أجل جامعة أفضل: مجموعة ٩ مارس»، ألف (الجامعة الأمريكية بالقاهرة)، العدد ٢٩.
- جمعية حرية التفكير والتعبير (٢٠١٠). «حكم المحكمة الإدارية الأولى في قضية الحرس الجامعي». ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، <http://www.afteegypt.org/academic_freedom/2010/10/26/177-afteegypt.html>.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٢). «جمهورية مصر العربية - الجامعات الحكومية طلاب مقيدين - أعضاء هيئة التدريس، ٢٠١٠/٢٠١١». <http://www.censusinfo.capmas.gov.eg/nada32_ar/index.php/catalog/82>.
- عبادي، عبد الرحمن (٢٠١١). «جامعة القاهرة: إنهاء تواجد الشرطة واستبدالهم بأمن مدني». الأهرام: ٢٠١١/٢/٢٦، <<http://gate.ahram.org.eg/News/43799.aspx>>.
- عباس، رؤوف (٢٠٠٨). «قضية استقلال الجامعات». في: رؤوف عباس (محرر). الجامعة المصرية والمجتمع: مائة عام من النضال الجامعي، ١٩٠٨ - ٢٠٠٨. القاهرة: جماعة العمل من أجل استقلال الجامعة (٩ مارس).
- قمبر، محمد (٢٠٠١). «الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية: دراسة تحليلية نقدية مقارنة». ورقة قُدمت إلى: الديمقراطية والتربية في الوطن العربي: أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية - جامعة الكويت. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد، أبو السعود (٢٠١٠). «أساتذة ٩ مارس يتظاهرون الثلاثاء احتجاجاً على رفض «كامل» مقابلتهم». المصري اليوم: ٢٧/١١/٢٠١٠، <<http://www.almazrallyoum.com/node/259578>>.
- المعتصم، محمد (٢٠٠٨). «توقف الجامعة المصرية بعد إضراب ٩ آلاف أستاذ عن العمل». العربية نت: ٢٣ آذار/مارس، <<http://www.alarabiya.net/articles/2008/03/23/47332.html>>.
- Abaza, Mona (2010). «Social Sciences in Egypt: The Swinging Pendulum between Commodification and Criminalization.» in: Michael Burawoy, Mau-kuei Chang and Michelle Fei-yu Hsieh (eds.). *Facing an Unequal World: Challenges for a Global Sociology*.

- Taipei: Institute of Sociology, Academia Sinica, vol. 1, <<http://www.ios.sinica.edu.tw/cna/download/proceedings/12.Abaza.Egypt.pdf>>.
- Abdalla, Ahmed (1985). *The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923-1973*. London: Al Saqi Books.
- Aboulghar, Mohamed (2011). «Barriers to Conducting Clinical Research in Reproductive Medicine: Egypt.» *Fertility and Sterility*: vol. 96, no. 4, <<http://dx.doi.org/10.1016/j.fertnstert.2011.08.044>>.
- Al-Awadi, Hesham (2005). «Mubarak and the Islamists: Why Did the «Honeymoon» End?.» *Middle East Journal*: vol. 59, no. 1, <<http://www.jstor.org/stable/4330097>>.
- Al-Sayyid, Mustapha Kamel (2009). «Kefaya at a Turning Point.» in: Nicholas Snowden Hopkins (ed.). *Politics and Social Protest in Egypt*. Cairo: American University in Cairo Press.
- Ancelovici, Marcos (2009). «Esquisse d'une théorie de la contestation: Bourdieu et le modèle du processus politique.» *Sociologie et sociétés*: vol. 41, no. 2, <<http://dx.doi.org/10.7202/039258ar>>.
- Bourdieu, Pierre (2004). *Science of Science and Reflexivity*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- Bourdieu, Pierre (1993). «The Field of Cultural Production, or: The Economic World Reversed.» in: Randal Johnson (ed.). *The Field of Cultural Production: Essays on Art and Literature*. Cambridge, MA: Polity Press, <[http://dx.doi.org/10.1016/0304-422X\(83\)90012-8](http://dx.doi.org/10.1016/0304-422X(83)90012-8)>.
- Bourdieu, Pierre (1996). *The Rules of Art*. Translated by Susan Emanuel. Cambridge, MA: Polity Press.
- Crossley, Nick (2003). «From Reproduction to Transformation: Social Movement Fields and the Radical Habitus.» *Theory, Culture and Society*: vol. 20, no. 6, <<http://dx.doi.org/10.1177/0263276403206003>>.
- Cunningham, Erin (2013). «In Egypt, University Campuses Emerge as the Latest Battleground.» *Washington Post*: 30/10/2013, <http://www.washingtonpost.com/world/middle_east/in-egypt-university-campuses-emerge-as-the-latest-battleground/2013/11/28/17a3033c-578d-11e3-835d-e7173847c7cc_story.html>.
- Duboc, Marie (2013). «Egyptian Leftist Intellectuals' Activism from the Margins: Overcoming the Mobilization/Demobilization Dichotomy.» in: Joel Beinin and Frédéric Vairel (eds.). *Social Movements, Mobilization and Contestation in the Middle East and North Africa*. 2nd ed. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Farag, Fatemah (2002). «Mohamed Abul-Ghar: The Doctor Is In.» *Al-Ahram Weekly On-line*: 23 May, <<http://weekly.ahram.org.eg/2002/587/profile.htm>>.
- Fillieule, Olivier (2010). «Some Elements of an Interactionist Approach to Political Disengagement.» *Social Movement Studies*: vol. 9, no. 1, <<http://dx.doi.org/10.1080/14742830903442436>>.
- Fligstein, Neil and McAdam, Doug (2011). «Toward a General Theory of Strategic Action Fields.» *Sociological Theory*: vol. 29, no. 1, <<http://dx.doi.org/10.1111/j.1467-9558.2010.01385.x>>.
- Husu, Hanna-Mari (2013). «Bourdieu and Social Movements: Considering Identity Movements in Terms of Field, Capital and Habitus.» *Social Movement Studies*: vol. 12, no. 3, <<http://dx.doi.org/10.1080/14742837.2012.704174>>.
- Ibrahim, Yousaf (2011). «Political Distinction in the British Anti-Capitalist Movement.» *Sociology*: vol. 45, no. 2, <<http://dx.doi.org/10.1177/0038038510394026>>.
- Mathieu, Lilian (2007). «L'Espace des mouvements sociaux.» *Politix*: vol. 77, no. 1, <<http://dx.doi.org/10.3917/pox.077.0131>>.

- Matonti, Frédérique et Franck Poupeau (2004). «Le Capital militant: Essai de définition.» *Actes de la recherche en sciences sociales*: vol. 155, no. 5, <<http://dx.doi.org/10.3917/arss.155.0004>>.
- Mayrl, Damon (2013). «Fields, Logics, and Social Movements: Prison Abolition and the Social Justice Field.» *Sociological Inquiry*: vol. 83, no. 2, <<http://dx.doi.org/10.1111/j.1475-682X.2012.00428.x>>.
- McAdam, Doug and W. Richard Scott (2005). «Organizations and Movements» in: Gerald F. Davis [et al.] (eds). *Social Movements and Organization Theory*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.
- McAdam, Doug, Sidney Tarrow and Charles Tilly (2001). *Dynamics of Contention*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.
- McCarthy, John D. and Mayer N. Zald (1977). «Resource Mobilization and Social Movements: A Partial Theory.» *American Journal of Sociology*: vol. 82, no. 6, <<http://www.jstor.org/stable/2777934>>.
- Najjar, Fauzi M. (2000). «Islamic Fundamentalism and the Intellectuals: The Case of Nasr Hamid Abu Zayd.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 27, no. 2, <<http://www.jstor.org/stable/826091>>.
- Péchu, Cécile (2006). *Droit au logement: Genèse et sociologie d'une mobilisation*. Paris: Dalloz.
- Polletta, Francesca (2002). *Freedom Is an Endless Meeting: Democracy in American Social Movements*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- Reid, Donald Malcolm (1990). *Cairo University and the Making of Modern Egypt*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.
- Sommier, Isabelle (2010). «Engagement et distanciation à Sauvons la recherche (SLR). Une sociologie des mouvements sociaux dans l'action.» *Genèses*: vol. 77, no. 4, <<http://www.cairn.info/revue-geneses-2009-4-page-137.htm>>.
- Taylor, Verta (1989). «Social Movement Continuity: The Women's Movement in Abeyance.» *American Sociological Review*: vol. 54, no. 5, <<http://www.jstor.org/stable/2117752>>.
- Tilly, Charles and Sidney Tarrow (2007). *Contentious Politics*. Boulder, CO: Paradigm Publishers.
- Wolff, Sarah (2009). «Constraints on the Promotion of the Rule of Law in Egypt: Insights from the 2005 Judges' Revolt.» *Democratization*: vol. 16, no. 1, <<http://dx.doi.org/10.1080/13510340802575866>>.